مجلة العلوم الإدارية والمالية
المجلد: 05 / العدد: 01 (2021)، ص 168-186
DOI: 10.37644/1939-005-001-009

إشكالية دمج الاقتصاد الخفي ضمن الاقتصاد الرسمي في الجزائر

The problem of integrating the hidden economy into the formal economy in Algeria

عمامرة ياسمينة[1*]، ممو سعيدة[2]، عوادي مصطفى[3]

[1] جامعة تبسة (الجزائر)، amamra.yasmina@univ-tebessa.dz

[2] جامعة تبسة (الجزائر)، saidamoumou@univ-tebessa.dz

[3] جامعة الوادي (الجزائر)، Pr.aouadi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/03 تاريخ القبول: 2021/05/22 تاريخ النشر: 2021/06/30

مستخلص:

يهدف البحث إلى محاولة تحليل إمكانية دمج الاقتصاد الخفي ضمن الاقتصاد الرسمي في الجزائر، وذلك من خلال محاولة تقدير قيمة الاقتصاد الخفي دوليا ووطنيا، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي والتحرر المالي والاتجاه لتبني إصلاحات شاملة بغية الخروج من النكسة التي سببها التغير المستمر لأسعار البترول في الأسواق العالمية.

وقد توصل البحث إلى أن الجزائر قد اعتمدت على تطبيق استراتيجيات لدمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الجزائري من خلال آليات تفكيك الاقتصاد الخفي ودمجه في الاقتصاد الرسمي.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد خفي؛ اقتصاد رسمي؛ إستراتيجيات الدمج؛ آليات الدمج.

تصنيفات JEL: E26 ؛O17.

Abstract :

The aim of this research is to try to analyze the possibility of integrating the hidden economy into the official economy in Algeria by trying to estimate the value of the hidden economy internationally and nationally, especially in the light of economic openness and financial liberalization and the trend towards adopting comprehensive reforms in order to overcome the setback caused by the continuous change in oil prices in international markets.

The study concluded that Algeria has relied on the application of strategies to integrate the hidden economy into the Algerian economy through mechanisms to dismantle the hidden economy and integrate it into the formal economy.

Keywords: hidden economy; Formal economy; Inclusion strategies; Merging mechanisms.

JEL Classification: E26; O17.

* المؤلف المرسل.

مقدمة

الاقتصاد الخفي ظاهرة عالمية ذات طبيعة اقتصادية، اجتماعية وسياسية باتت تهدد الكثير من الدول المتقدمة والنامية، وقد شهدت نسبته من الناتج الداخلي الخام تطورات هامة خلال فترة الثمانينات خاصة، والتي تم خلالها تبني جملة من الإصلاحات كانت السبب في تنامي الاقتصاد الخفي في ظل تحديات البيئة الاقتصادية المتسمة بالانفتاح، والتي كان لها انعكاسات هامة على مسار التنمية الاقتصادية من خلال التأثير على أغلب المتغيرات النقدية والمالية في مختلف الأسواق (سوق السلع والخدمات، سوق العمالة، وسوق الصرف).

الجزائر كغيرها من الدول النامية سجلت حجم الأنشطة الخفية فيها أرقاما مرعبة، فكان من الضروري البحث في كيفية إدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي والاستفادة مما سيحققه ذلك من اتساع في حجم الأنشطة المشروعة وتنويع في هيكل الاقتصاد الوطني.

إشكالية البحث

يمكن صياغة إشكالية البحث الرئيسية كما يلي:

هل هناك إمكانية اقتصادية لدمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي الجزائري؟

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية، يمكن طرح التساؤلات الفرعية الموالية:

-فيما تتمثل مظاهر وملامح الاقتصاد الخفي؟

-كيف يمكن التعرف على الاقتصاد الخفي في الجزائر؟

-كيف يمكن دمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي الجزائري.

فرضية البحث

للإجابة على إشكالية البحث الرئيسية، يمكن عرض الفرضية الرئيسية الموالية:

يمكن تحديد وتقدير قيمة الاقتصاد الخفي في الجزائر من خلال تقدير الفساد المالي والاقتصادي، الغش والتهرب الضريبي، ظهور المؤسسات الوهمية، وتسعى الجزائر لمحاولة دمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي من خلال عدة استراتيجيات وآليات يمكن تطبيقها.

أهمية البحث

تستمد أهمية الدراسة من الاهتمام الدولي بالاقتصاد الخفي وآثاره السلبية على التنمية الاقتصادية، خاصة مع انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، إضافة إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بنسبة تفوق 95%.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها ما يلي:

-إبراز أهمية الاقتصاد الخفي وآثاره على الاقتصاد الوطني؛

-حصر مظاهر الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الجزائري؛

-التعرف على إستراتيجيات وآليات دمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الوطني.

منهجية البحث

إعتمدنا في هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي لمعرفة التحليل النظري للاقتصاد الخفي على المستوى الدولي والمحلي، ودراسة مختلف السياسات والاستراتيجيات التي تسعى الجزائر لإعتمادها لدمج الاقتصاد الخفي، كما تم الاطلاع على عدة مراجع ذات الصلة بموضوع البحث؛ هذا من أجل فهم الموضوع أكثر والوصول إلى استنتاجات ومقترحات عملية مقبولة.

خطة البحث

تم تسليط الضوء على الإطار النظري للاقتصاد الخفي ومتطلبات دمجه في الاقتصاد الوطني من خلال التطرق إلى الدراسة النظرية ثم بعد ذلك نتطرق الى الدراسة الميدانية.

1- الدراسة النظرية

1-1 الإطار النظري للاقتصاد الخفي

1-1-1 مفهوم الاقتصاد الخفي: يتحدد من خلال ما يلي:

أ- تعريف الاقتصاد الخفي: هو الاقتصاد المقابل للاقتصاد المنظور أو المعلوم، وقد أطلقت عليه العديد من التسميات نظرا لتنوع مجالات عمله من بينها ما يلي (جليدان، 2012): الاقتصاد غير الرسمي، غير المنظم، المغمور، الأسود، الثاني، السفلي، غير المرئي، غير المسجل، اقتصاد الظل، وغيرها من المصطلحات.

- كما يعرفه الاقتصادي Smith Philip على أنه: "إنتاج السلع والخدمات القائم على أساس السوق، سواء كان مشروعا أو غير مشروع، والذي يتجنب الكشف عنه في التقديرات الرسمية للناتج الداخلي الخام". (الشرقاوي، 2006، صفحة 15)

- وعرفه صندوق النقد الدولي: "وهو جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا أبلغت بها السلطات الضريبية". (http//www.imf.org, 2011)

لذلك يتضح أن الاقتصاد الخفي هو كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام، إما لتعمد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما لكونها مخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد.

ب- خصائص الاقتصاد الخفي: يتميز بعدة سمات يمكن من خلالها تمييزه عن القطاع الرسمي والتي تتمثل في ما يلي: (سلمان، الاقتصاد الخفي، 2006، صفحة 64)

- عدم وجود التزامات مع الدولة سواء من خلال تسديد الضرائب أو الرسوم؛
- أغلب منتجاته تتجه للسوق الداخلية وتعتمد على موارد محلية؛
- الافتقار إلى التنظيم الذي يتسم به الاقتصاد الرسمي في أغلب إجراءاته؛
- مرونة العمل والأجر لعدم تقيده بالتشريعات والقوانين التي تحكم الاقتصاد الرسمي؛
- ضآلة رأس المال والتكنولوجيا المستخدمة واعتماده على الجهد البشري والموارد البسيطة؛
- صغر حجم المؤسسة إن وجدت وتدني مستوى مهارة العاملين بفئاتهم العمرية المختلفة؛
- أغلب مؤسساته لا تخضع للضمانة والحماية القانونية، بحيث يفتقر لمعايير الصحة والسلامة المهنية كونها غير مسجلة عند الدولة.

2-1-1 أوجه الاختلاف بين الاقتصاد الخفي والرسمي: يمكن توضيح الاختلاف بينهما من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): أوجه الاختلاف بين الإقتصادين الرسمي والخفي

الأهداف الخاصة بالاقتصاد الخفي	الأهداف الخاصة بالاقتصاد الرسمي
الأهداف الرئيسية	**الأهداف الرئيسية**
- تحقيق أقصى حد من الربح في السوق؛	- تحقيق مداخيل في السوق؛
- انعدام تشريع العمل؛	- تطبيق تشريع النقابات؛
- سهولة الدخول، عدم احترام القواعد؛	- دخول مقنن، وجود نقابات؛
- التمويل الذاتي؛	- الاستفادة من القروض الوطنية والأجنبية؛
- عدم دفع أي رسوم أو ضرائب.	- دفع الرسوم والضرائب.
هيكلة السوق	**هيكلة السوق**
- غياب الحواجز عند الدخول؛	- حواجز عند الدخول؛
- التشغيل الذاتي والأجرة على الوحدة المنتجة؛	- أجور وعقود العمل؛
- منتجات مقلدة؛	- علامات مسجلة، منتجات معيارية؛
- أسواق غير محمية.	- أسواق محمية (الحصص، الرخص، الرسوم).
التكنولوجيا	**التكنولوجيا**
- تقليدية، مكيفة، مُنشأة؛	- عصرية ومستوردة؛
- الاستعمال المكثف للعمل؛	- الاستعمال المكثف لرأس المال؛
- وحدات إنتاجية صغيرة ومتنوعة.	- إنتاج واسع النطاق.

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الاقتصاد الخفي أوهام وحقائق، الجزائر، 2004، ص: 41.

يلاحظ من الجدول السابق وجود عدة اختلافات بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، وذلك من حيث: الأهداف الرئيسية، هيكلة السوق، والتكنولوجيا والتي يظهر فيها سهولة الاندماج والنشاط في الاقتصاد الخفي مقارنة بالاقتصاد الرسمي.

1-1-3 أنواع الاقتصاد الخفي: ينقسم حسب الأنشطة الممارسة فيه إلى نوعين:

أ- اقتصاد الجريمة أو الاقتصاد الأسود (غسيل الأموال): حيث تمارس فيه الأنشطة المحظورة وغير المسجلة رسميا في الحسابات القومية، وتكون الأموال فيه غير شرعية المصدر ويحرمها القانون (تجارة الأسلحة والمخدرات، تقطير الكحول، سرقة الآثار، المتاجرة بالبشر، تزوير العملة، الفساد، ...الخ) (بودلال، 2012، صفحة 142).

ب- الاقتصاد غير الرسمي: يضم مختلف الأنشطة القانونية غير المصرح بها رسميا، وتدر أرباحا لا تدخل في الناتج الوطني من بينها: المشروعات الحرفية غير المرخصة، الباعة المتجولون، الخدمات المنزلية، والدروس الخصوصية.

1-2 تداعيات الاقتصاد الخفي

1-2-1 أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي: يتمثل أهمها فيما يلي: (بوخاوة، نوفمبر 2000، صفحة 21)

- تمثل العلاقات التبادلية بين التضخم وارتفاع مستويات الضريبة على الدخل عاملا في ازدهار أنشطة الاقتصاد الخفي؛
- نقص عرض السلع الاستهلاكية والكمالية؛
- ارتفاع معدلات الضرائب ينمو الحافز نحو التهرب والغش الضريبي وبالتالي ازدهار الاقتصاد الخفي على المدى الطويل؛
- انتشار البيروقراطية، الفساد والتعقيدات الإدارية ولجوء المتعاملين للسوق السوداء؛
- قيام الدولة بوضع قوانين تمنع بها بعض الأنشطة، مما يشجع الأفراد على التحايل؛
- تدني مستويات الدخل في الدولة، وارتفاع الفقر والبطالة فيها، مما يوسع دائرة الاقتصاد الخفي؛
- عدم كفاءة المؤسسات الحكومية والاعتماد على السلطة التقديرية في تطبيق القانون.

1-2-2 الآثار الإيجابية للاقتصاد الخفي: من أهمها ما يلي (بودلال، 2012، صفحة 43):

- المساهمة في حل أزمة البطالة وزيادة معدلات التشغيل، والتقليص من حدة الفقر؛

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات وتقليل الواردات، وبالتالي المساهمة في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات؛

- تخفيض الأعباء الاجتماعية للعديد من طبقات الشعب التي تطبق مبدأ الاكتفاء الذاتي وبالتالي زيادة الإنتاج والعرض السلعي.

1-2-3 الآثار السلبية للاقتصاد الخفي: يمكن حصرها فيما يلي: (سلمان، اقتصاد الظل أو لاقتصاد الخفي، دون سنة، الصفحات 17-18)

- تعدد أوجه الضرر بسبب هروب وتهريب الأموال يؤدي إلى التأثير السلبي على الحركة الاستثمارية، انخفاض معدلات نمو الدخل الوطني، ويؤثر سلبا على آلية عمل سوق الأوراق المالية، سعر الصرف، المنافسة، الربح، مما يحول دون القدرة على تحديد كمية النقود في الاقتصاد وقياس معدلات الركود بشكل دقيق، ويفقد النظام الضريبي فعاليته؛

- اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء التي قد تؤدي بدورها إلى اضطرابات سياسية؛

- انتشار الآفات الاجتماعية بتنامي اقتصاد الجريمة؛

- زيادة حجم الإنفاق العام وبالتالي التأثير السلبي على الموازنة العامة؛

- تراجع هيبة الدولة والإساءة إلى الأمن والاستقرار السياسي ومعدلات النمو الاقتصادي.

3-1 مكانة الاقتصاد الخفي في العالم

1-3-1 مكونات الاقتصاد الخفي: يتألف الاقتصاد الخفي من تركيبة معقدة من الشرائح تختلف باختلاف المكان والنوع والسن، ويمكن تحديد مكوناته من خلال دراسة العناصر التالية:

أ- العمل غير الرسمي: هناك زيادة كبيرة في عدد العمالة في القطاع الخفي للاقتصاد، حيث أصبحت تمثل أكثر من نصف العمالة في الدول النامية، وطبقا لدراسة حديثة للمنظمة سنة 2009 فمن بين 3 مليارات عامل في العالم، يجري توظيف حوالي الثلثين، أي 1.8 مليار شخص في الاقتصاد الخفي في العالم، حيث أكثر من 700 مليون عامل منهم يعيشون في ظروف الفقر المدقع وبأقل من 1.25 دولار لليوم؛(http//www.oecd.org, 2011)

ب- تعداد النساء والشباب والأطفال: تشكل الفئة الشبانية نصف سكان العالم يعيش 85% منهم في الدول النامية أين تتجه فرص العمل إلى الاقتصاد الخفي وأغلبيتهم من سكان العشوائيات، في الوقت الذي يعجز فيه الاقتصاد الرسمي عن ذلك، بحيث تكون للنساء مساهمة واضحة ويتركز عملهم بشكل كبير في الأرياف، ثم عشوائيات المناطق الحضرية (البشرية، 2007، صفحة 09).

ولقد قدرت منظمة العمل الدولية أن 217.7 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 5 و17 سنة يعملون عبر العالم، حيث 162.3 مليون منهم يمارسون أسوء أشكال عمل الطفل.

2-3-1 واقع الاقتصاد الخفي في العالم: تتضح مكانة الاقتصاد الخفي من خلال الآتي:

أ- واقع الاقتصاد الخفي في الدول النامية: أكدت دراسة مشتركة أعدتها منظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية سنة 2009 أن نسبة القطاع الخفي تختلف كثيرا من بلد لآخر حيث تتراوح بين 30% بدول أمريكا اللاتينية، وأكثر من 80% ببعض الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء وبلدان جنوب شرق آسيا، ليبقى مرتفعا في أغلب الدول التي مستها الدراسة لاسيما إفريقيا وآسيا، فحسب المكتب الدولي للعمل فإن (الجزائرية، 2011):

- يمثل الاقتصاد الخفي ما بين ربع وثلث الناتج الداخلي الخام في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية، حيث يمثل 23.9% في آسيا (21.5% خارج الزراعة)، و30.6% في أمريكا اللاتينية (23.4% خارج الزراعة)، و22.2% بمنطقة الكاريبي (19.7% خارج الزراعة)، و21.7% بالاقتصاديات الانتقالية (11.8% خارج الزراعة)؛

- الاقتصاد الخفي يشمل 7% من التشغيل و54.7% من الناتج الداخلي الخام في دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء (23.7% خارج الزراعة)، و37.7% بشمال إفريقيا (26.3% خارج الزراعة)؛

- أما في منطقة المغرب العربي ينتشر بكثرة في المدن الكبرى بحيث تسجل نسبة 50% في التجارة بمختلف أشكالها، وإن كان ممنوعا رسميا ويتعرض أصحابه لغرامات إلا أنه يعد مصدر عيش للملايين من العائلات، حيث أفاد المركز المغربي للظرفية أنه بين 1999- 2007 وفر القطاع الاقتصاد الخفي 37% من التشغيل غير الفلاحي وساهم بـ 14% من الناتج الداخلي الخام، وتقدر نسبة نموه بـ 6.5% حيث ينمو بوتيرة أسرع بكثير من نمو الاقتصاد المغربي، حيث بلغ عدد مناصب العمل التي أحدثها أزيد من 2 مليون سنة 2007، كما يتميز القطاع الخفي بتونس بالبيع غير القانوني للمحروقات وسمحت عمليات المراقبة لتي تمت في 2010 بتسجيل 120000 مخالفة اقتصادية وحجز 7 ملايين وحدة ورفع 900 طن من المحروقات.

- كما بينت الدراسة أنه بقدر ما يكون تأثير الاقتصاد الخفي كبيرا بقدر ما تكون البلدان النامية أكثر عرضة للصدمات، كما أن التشغيل غير الرسمي يحد من فعالية عوامل الاستقرار الآلية.

ب- واقع الاقتصاد الخفي في الدول المتقدمة: يحتل مراكز هامة أيضا في الدول المتقدمة حيث:

- يمثل ما يعادل 16% من الناتج الداخلي الخام بالدول المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛

- يأخذ الاقتصاد الخفي في فرنسا الأوجه الثلاث التالية:

- **الاقتصاد السخي**: وهو موجه نحو المعوزين وخدمات التبادل وجماعات المساعدة والإنتاج المحلي؛
- **الاقتصاد الحيادي:** المتمثل في تبادل المنتجات مقابل عملات خارج مراقبة الدولة وهذا عن طريق الصفقات الالكترونية؛
- **الاقتصاد الجنحي:** المتمثل في تجارة غير مشروعة متنوعة تمتد من المخدرات إلى أعضاء جسم الإنسان، ويضمن لهذا الاقتصاد شبكة توزيع وأموال تسمح له بالاستثمار في نشاطات جديدة.

2- الدراسة الميدانية

2-1 واقع الاقتصاد الخفي في الجزائر

2-1-1 أسباب ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر: هناك العديد من الثغرات التي عايشها الاقتصاد الرسمي والتي ساهمت في بروز وتنامي الاقتصاد الخفي خاصة مع بداية 1980 خاصة في قطاع الصناعة والأشغال العمومية وقطاع التجارة، والتي يمكن إجمالها في (بودلال، 2012، صفحة 148):

-أزمة البترول العالمية سنة 1986 والتي وصل فيها سعر البرميل من البترول إلى 13 دولار للبرميل، مما أدى إلى ضرورة تعديل الخطة التنموية المتبعة والقيام بمجموعة من الإصلاحات والتعديلات الهيكلية التي لعبت دورا هاما في نمو الاقتصاد غير الرسمي؛

-جمود النظام الضريبي وارتفاع معدلات الاستقطاع، مما أدى إلى اللجوء للتعامل في الاقتصاد الخفي؛

-ارتفاع معدلات البطالة، وغياب الشفافية في ممارسة الأنشطة التجارية، والنمو الديمغرافي المتزايد وانتشار الرشوة والفساد؛

-تنامي معدلات البطالة الرسمية مما يعني زيادة معدلات التشغيل في الاقتصاد الخفي؛

-فتح الأسواق وإزالة الاحتكار على التجارة الخارجية وتحرير الأسعار.

2-1-2 تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر منذ الاستقلال: تعتبر سنة 1967 بالنسبة للجزائر بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني كونها سنة البدء في التخطيط للتنمية على فترات، ويعود الفضل في تنامي الاقتصاد الخفي إلى ما شهدته سنة 1986 من تطورات في مختلف المجالات، والذي نمى واتسع نطاقه مرورا بالمراحل التالية الذكر:

ت- مرحلة الاقتصاد المخطط (1962- 1985): خلال الاستقلال تبنت الجزائر نظاما اشتراكيا يعتمد على التخطيط المركزي، وضعت على أساسه إستراتيجية تنموية طويلة المدى مخططة على فترات، تحتكر فيها الدولة النشاط الاقتصادي وتشجع قطاع الصناعة خاصة الثقيلة، مما ساهم في ظهور العديد من الإختلالات (زراعة منكمشة، ندرة المواد الغذائية، قلة الصناعات الخفيفة، وندرة المنتجات الصناعية واسعة الاستهلاك)، مما أدى بدوره إلى اتساع رقعة الاقتصاد الخفي.

وفي أثناء مسارها نحو التصنيع طورت الجزائر مسار آخر مكملا للمؤسسات الكبيرة وهو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة، هذه الأخيرة التي تطورت في الاقتصاد الرسمي والخفي كالآتي:

الجدول رقم (02): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرسمية وغير الرسمية في الجزائر

الفترة	العدد الكلي		المؤسسات الرسمية		العمالة التي تحققها		المؤسسات الخفية	
1967-1973	796		395		9063		401	
1977	الصناعة	البناء	الصناعة	البناء	الصناعة	البناء	الصناعة	البناء
	6070	4033	2731	2291	66760	105812	3339	1742

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على: رشيدة حمودة، إستراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، تخصص الإدارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011- 2012، ص ص: 227- 229.

يتبين من خلال الجدول أن حوالي 5482 من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تنشط في إطار الاقتصاد الخفي منذ 1967.

ث- مرحلة بداية الإصلاحات والتوجه نحو اقتصاد السوق (1986- 1989): أخذ الاقتصاد الخفي في هذه المرحلة بالانتشار بصورة ملموسة نتيجة الإصلاحات الجذرية المتبناة، والشروع في إستراتيجية جديدة للتنمية تعطي الأولوية للقطاع خارج المحروقات من خلال تبني جملة من الإصلاحات على المستوى الكلي والجزئي، وإعادة الهيكلة المالية والعضوية للمؤسسات الاقتصادية.

ولكن إستراتيجية التنمية هاته قد أثبتت فشلها في ظل الاقتصاد الموجه، وما زاد الوضع سوءا الأزمة النفطية التي سببت تراجعا حادا في الإيرادات النفطية، مما انعكس سلبا على

الاقتصاد عامة فارتفعت الديون والتضخم وسجل رصيد الميزانية عجزا تم تمويله بإصدار كمية كبيرة من النقود، ونظرا لهشاشة النظام المصرفي، وقلة فعالية نظام الرقابة على الصرف والاستيراد اتسعت السوق الموازية للعملة الصعبة (زرنوح، 2006، صفحة 172) فأصبحت بعد ذلك المؤسسات غير قادرة على الاستمرار مما أدى إلى حل وتصفية 679 مؤسسة عمومية، 56.40% منها في قطاع الصناعة، وبالتالي تزايد معدلات البطالة، من 9.7% سنة 1985 إلى 18.1% سنة 1989، مما يفسر تنامي الاقتصاد الخفي في تلك الفترة.

ج- مرحلة اقتصاد السوق (منذ 1990): تطور الاقتصاد الخفي من 25.4% من الناتج المحلي الخام سنة 1990 إلى 32.95% سنة 1998 نتيجة برامج التعديل الهيكلي المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، في إطار إعادة جدولة الديون وإعادة الهيكلة وعمليات الخوصصة وما صحبها من تسريح للعمال، وتدهور الظروف الاقتصادية والسياسية، لتصل النسبة إلى 34.1% سنة 2000، لتبلغ ذروتها خلال 2003 بـ 42%.

عاشت الجزائر بداية من سنة 2000 العديد من التحولات التي طرأت على مختلف المتغيرات الاقتصادية لعل أبرزها وفرة احتياطي الصرف الأجنبي الناجم عن ارتفاع الإيرادات النفطية بفضل ارتفاع أسعار البترول، مما أدى إلى ضرورة التفكير في الخطط التنموية وإنعاشها والتخطيط للتنمية المستديمة من خلال تبني برامج الإنعاش الاقتصادي، والتي تعتبر أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الحكومة الجزائرية قصد إنشاء محيط ملائم للاندماج في الاقتصاد العالمي، وقد صحب هذا البرنامج العديد من العوامل التي أدت لاستفحال ظاهرة الاقتصاد الخفي من بينها (بورعدة، 2014، الصفحات 87-88)

-توسيع الوعاء الضريبي لتوفير الموارد المالية مما ساهم في توسعة أنشطة التهريب عبر الحدود؛

-تحرير المبادلات التجارية رغبة في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة مما نجم عنه تدفقات سلعية أجنبية بجودة عالية إلى السوق الوطنية، وقد أثر ذلك سلبا على السلع المحلية، مما أدى إلى ضرورة بيعها في السوق السوداء بأسعار رخيصة حتى لا تكون عرضة للكساد؛

-**الفساد الإداري**: حيث تحتل الجزائر مراتب متأخرة في الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال بالإضافة إلى تعدد الإجراءات وطول الوقت وارتفاع التكلفة لاستكمال معاملة واحدة متعلقة بالاستثمار الأمر الذي ينعكس سلبا على معدلات الاستثمار، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03): ترتيب الجزائر، إجمالي الإجراءات، الوقت والتكلفة لاستكمال معاملة استثمار واحدة خلال 2020

الإجراء	الرتبة	العدد	الأيام	التكلفة
البدء في الاستثمار	152	12	18	11.3% من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي
استخراج تراخيص البناء	121	19	131	6.5% من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي
التوصيل بالكهرباء	102	05	84	967% من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي
تسجيل ملكية العقارية	165	10	55	7.1% من تكلفة العقار
الحصول على الائتمان	181	--	630	19.9% من قيمة المطالبة

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي
www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria.

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

-الاهتمام بالقطاع السياحي ساهم في دخول العملة الصعبة ونظرا للفساد السائد فقد كان الولوج لصرفها يتم في السوق الموازية مما عززها وساهم في تنشيطها أكثر؛

-إصدار القانون المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001، مما ساهم في تقليص معدلات البطالة من 27.3% سنة 2001 إلى 10.2% في 2009 ثم 10% سنة 2010 كما سجلت ارتفاع محسوس في نسبة الاقتصاد الخفي قليلا حيث بلغت 12.5.% سنة 2019 لتصل إلى 13.3 % خلال سنة 2020.

رغم المجهودات التي بذلتها الدولة الجزائرية لدمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي من خلال منح مساعدات للمؤسسات الصغيرة ودعم الحرف والأنشطة التقليدية، واتخاذ تدابير صارمة لمكافحة الغش الضريبي فقد قدّر البنك المركزي مطلعَ سنة 2018، الكتلةَ النقدية المتداوَلة في إطار الاقتصاد غير الرسمي بما بين 2500 و3000 مليار دينار، مذكراً بوجود كتلة نقدية أخرى خارج النظام البنكي قوامُها ما بين 1500 و2000 مليار دولار هي مدخرات الفاعلين الاقتصاديين، بما فيهم الأسر. (تملالي، 2018)

2-1-3 الظواهر المحيطة بالاقتصاد الخفي في الجزائر: من أهمها ما يلي:

أ-الفساد الاقتصادي والإداري (الرشوة واستغلال النفوذ): نظرا لمجمل التغيرات والتطورات والإصلاحات التي شهدها الاقتصاد الجزائري، فقد أدى ذلك إلى بروز الكثير من الإختلالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية انبثق منها زيادة في نسب الفساد الإداري والمالي (الجبوري،

2019، صفحة 39) التي قدرتها منظمة الشفافية الدولية، حيث احتلت الجزائر مراتب غير مشرفة على النحو التالي (الزهواني، 2018، صفحة 149):

الجدول رقم (04): ترتيب الجزائر وفق مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية خلال الفترة (2012-2020)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الترتيب	105	100	100	88	108	112	105	106	104
الدرجة	34	36	36	36	34	33	35	35	36

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المنظمة الدولية للشفافية للسنوات 2012-2020:

www.transparency.org

من الجدول يتضح أن الجزائر لطالما احتلت مراتب غير مشرفة بين (88- 108)، وبدرجات بين (36-33) درجة من أصل مئة درجة خلال الفترة (2012-2020)، مما يعني إنتشار الفساد نتيجة ضعف المؤسسات العامة، عدم وجود شفافية في الإدارة المالية، وجود نظام قضائي غير مستقل، مما يجعل بيئتها الاستثمارية طاردة للاستثمار فيتسع بذلك الاقتصاد الخفي، وبالتالي فالمسؤول الوحيد عن تعديل تلك النسب هو السلطة ومدى تبنيها لمؤشرات الحكم الراشد التي تنحصر بين الـ 0 و100، حيث تدل النسب المئوية الأعلى على حالة أفضل تضع الدولة في وضعية حسن الإدارة وصلاح الحكم والعكس صحيح، وقد تطورت على النحو التالي:

الشكل رقم (01): تطور مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة (2010-2019) بالنسبة المئوية

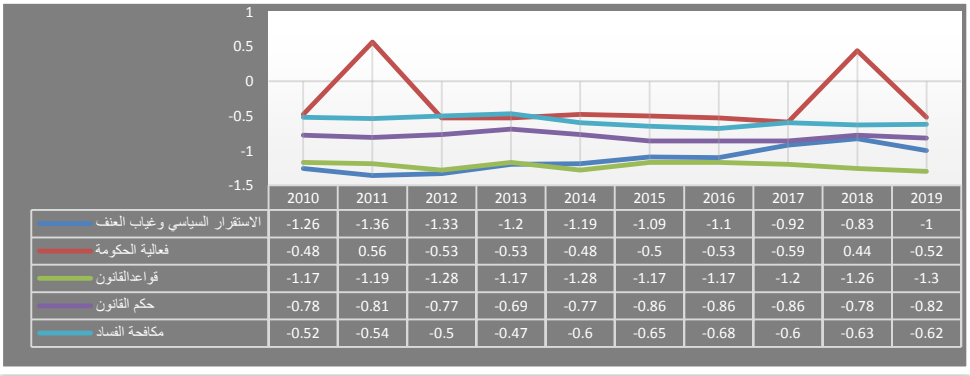

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-1.26	-1.36	-1.33	-1.2	-1.19	-1.09	-1.1	-0.92	-0.83	-1
فعالية الحكومة	-0.48	0.56	-0.53	-0.53	-0.48	-0.5	-0.53	-0.59	0.44	-0.52
قواعدالقانون	-1.17	-1.19	-1.28	-1.17	-1.28	-1.17	-1.17	-1.2	-1.26	-1.3
حكم القانون	-0.78	-0.81	-0.77	-0.69	-0.77	-0.86	-0.86	-0.86	-0.78	-0.82
مكافحة الفساد	-0.52	-0.54	-0.5	-0.47	-0.6	-0.65	-0.68	-0.6	-0.63	-0.62

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي:

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports.

يتضح من خلال الشكل أن مختلف مؤشرات الحكم الراشد سجلت قيما سالبة طوال الفترة (2010-2019) ما يعكس تدني تلك المؤشرات وبالتالي عدم القدرة على إرساء معايير الحوكمة، فأغلب القيم تتأرجح بين الضعيف والضعيف جدا، مما أثر سلبا على العلاقة بين الدولة، المجتمع والسوق، وهو ما يدل على انتشار الفساد فيها. وقد عزت الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد مراوحة الجزائر لمكانها في مجال مكافحة الفساد إلى غياب الإرادة السياسية للحكومة في مكافحة الظاهرة كما وأكد رئيس الجمعية جيلالي حجاج أن تصديق الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2014 وسنها لقانون 20 فيفري 2006 المتعلق بمكافحة الفساد لم يجد نفعا في معالجة الظاهرة.

ب- تقليد العلامات التجارية المحلية والمستوردة: والتي نجمت عن الانفتاح وتحرير التجارة منذ 1991، حيث صنف التقرير السنوي الأمريكي للتجارة الدولية سنة 2009 الجزائر في المرتبة الثالثة بعد الصين وروسيا في القائمة الحمراء التي تضم 11 دولة.

تلك السلع المغشوشة والمتواجدة في السوق الجزائرية منها ما هو منتج محليا ومنها ما هو مستورد حيث تحتل كل من الصين والإمارات العربية المتحدة الصدارة في قائمة الدول المصدرة لتلك السلع المغشوشة، بالإضافة إلى كل من هونكونغ، تركيا، إيطاليا، تايوان، الهند، فرنسا، وبولونيا، كما يمكن إرجاع الأسباب التي ساهمت في تلك النسب المسجلة من التقليد للعلامات التجارية إلى: غياب التنسيق بين مصالح الأمن والجمارك والقضاء، عدم فعالية النظام الرقابي ومكافحة الغش، انعدام التأهيل والتوعية والخبرات للمتعاملين الجدد.

اكتشفت مصالح وزارة التجارة بضائع قيمتها لا تقل عن 50 مليار دينار غير مفوترة خلال 10 أشهر فقط عام 2016 بعد أن بلغت 64 مليار دينار سنة 2015، وبالرغم من القصور الواضح في أداء فرق مديرية التجارة في التصدي للتجارة غير الرسمية، فإن النتائج هذه تظهر أن قيمة الاقتصاد الموازي في الجزائر مرعبة، حيث تشير التقارير إلى أن رقم الأعمال غير المعلن للمعاملات التجارية غير المفوترة 50.3 مليار دينار خلال الأشهر التسع الأولى لسنة 2016 مرتفعا بـ 5.7% مقارنة بنفس الفترة من 2015، وحسب نشاط مصالح الرقابة وقمع الغش تم تسجيل 10132 مخالفة متعلقة بعدم الفوترة وهو ما يمثل 9.3 % من مجموع المخالفات في مجال مراقبة الممارسات التجارية وذلك منذ بداية عام 2016 إلى نهاية سبتمبر من نفس السنة، أما بخصوص المنتجات المستوردة فقد مكنت تدخلات المفتشيات على مستوى الحدود بفحص 74420 ملف استيراد لكمية بلغت 28.878 مليون طن بقيمة 5.050 مليار دينار.

ج- غسيل الأموال: يعني الحصول على أموال من مصادر غير شرعية، تم توظيفها في مجالات مباحة لإخفاء مصدرها وتصبح شرعية، ويتم ذلك من خلال التحويلات البنكية نحو الخارج، كراء السجلات التجارية لعدم وجود ضوابط قانونية محكمة تضبط كيفية التعامل به حتى بات يباع ويشترى، التعامل في سوق الصرف الموازية التي أصبحت تشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد الوطني وتمثل كل من تيزي وزو، وهران، العاصمة، وقسنطينة النقاط البارزة فيها، وأصبحت تعتبر مصدرا مهما لتمويل كل من السياحة، تكاليف البعثات والتدريب في الخارج، وتمويل العمليات التجارية المختلفة (قارة، 2010، الصفحات 139-141).

د- التهرب والغش الضريبي: شكلت التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر العامل الأساسي لتطور الغش الجبائي والتهرب الضريبي، حيث وصل عدد القضايا الجمركية إلى 2724 سنة 2006، وهو ما يمكن إرجاعه إلى عدم الاستقرار الأمني للبلاد، غياب الرقابة، إزالة الاحتكار على التجارة الخارجية وتحرير الأسعار، الصعوبات وبطء الحصول على السجل التجاري (سهام، 2018، صفحة 236).

2-2 دراسة إمكانية دمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي الجزائري

نظرا للأرقام المذهلة التي وصل إليها حجم الاقتصاد الخفي، ونظرا للأزمة التي باتت تعيشها البلاد منذ النصف الأخير من سنة 2014 بفعل التراجع الحاد لأسعار البترول، كان لا بدد من إعادة النظر في مختلف السياسات المنتهجة وتبني إصلاحات شاملة من شأنها القضاء على الاقتصاد الخفي ودمجه في الاقتصاد الرسمي.

2-2-1 مزايا تحول القطاع الخفي إلى قطاع رسمي: تعد قضية تحول القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي أحد الموضوعات الحيوية متعددة الجوانب، فقديما كان ينظر للقطاع غير الرسمي على أنه وسيلة للتهرب من الأعباء الضريبية والاجتماعية والتحرر من القيود الرسمية، والآن أصبح ينظر لهذا القطاع عل أنه عبء على هذه المنشآت وأن بقاء هذه المنشآت خارج القطاع الرسمي، يحرمها من الآثار الإيجابية التي تتحقق للمشروعات التي تتحول للعمل في القطاع الرسمي، وأهم مزايا تحول القطاع غير الرسمي إلى رسمي تتلخص في الآتي:

- وسيلة لزيادة الموارد المالية للدولة، فبعد الصدمة البترولية التي أصبح يعيشها الاقتصاد الجزائري منذ النصف الأخير من سنة 2014 بات من الضروري إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني والبحث عن الطرق التي يمكن من خلالها دعم الإيرادات العامة لميزانية الدولة ويكون ذلك بجذب تلك الأموال المتداولة في الاقتصاد الخفي لتغطية العجز المحقق في رصيد الميزانية العامة وتغطية نفقات الدولة للاستمرار في نشاطها واستثماراتها؛

-إتاحة المزيد من فرص استفادة المؤسسات من ميزات الاقتصاد الرسمي كحماية حقوق الملكية الفكرية، الحصول على خدمات البنية الأساسية التي توفرها الدولة للمؤسسات الرسمية، الحصول على الائتمان، والقدرة على التوسع في السوق؛

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر، حيث أثبتت العديد من الدراسات وجود علاقة موجبة بين تطبيق القوانين والنمو الاقتصادي وكذا بين النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر؛

-توفير المزيد من الحماية للفئات المهمشة من العمال وأصحاب الأعمال وتجنب التكاليف التي تتحملها هاته المشروعات للبقاء في القطاع غير الرسمي.

2-2-2 إستراتيجية دمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي: لقد بات إدماج الاقتصاد الخفي في القطاع الرسمي في غاية الأهمية، ويجب أن يحظى باهتمام جميع الجهات المعنية فهذا القطاع كونه كيان ضخم لا يلتزم بسداد أي أعباء مالية تجاه الدولة، فقد أصبح يشكل خطورة على القطاعات الرسمية، كما يجب التأكيد على أن مواجهة قطاع المشروعات العشوائية غير الرسمية يتطلب ضرورة وضع حلول غير تقليدية لتشجيع هذا القطاع على الاندماج والتعامل بشكل شرعي جنبا إلى جنب مع القطاع الرسمي (المالك، 2015، صفحة 181).

أ- برنامج العمل اللائق للاقتصاد غير المنظم: تبنت المنظمة الدولية للعمل برنامج العمل اللائق لإرساء إطار مشترك على المستوى الوطني للتصدي لتنوع الاقتصاد الخفي، والذي تضمن سبعة سبل سياسية رئيسية نحو السمة المنظمة ويشدد هذا الإطار على أهمية التكامل العمودي والاتساق السياسي ضمن مجموعة السياسات لكبح السمة غير المنظمة، في حين يركز البعد الأفقي على تكثيف العمل في كل مجال من المجالات السياسية، كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (05): استراتيجيات العمل اللائق للاقتصاد غير المنظم

الإستراتيجية المتكاملة	استراتيجيات النمو وتوليد العمالة الجيدة
	البيئة التنظيمية بما فيها تنفيذ معايير العمل الدولية والحقوق الأساسية
	التنظيم والتمثيل والحوار الاجتماعي
	المساواة
	روح تنظيم المشاريع، المهارات، التمويل، الإدارة، الوصول إلى الأسواق
	توسيع نطاق الحماية الاجتماعية: إرساء أرضيات الحماية الاجتماعية ونظم الضمان الاجتماعي
	استراتيجيات التنمية المحلية (الريفية والحضرية)
الانتقال إلى السمة المنتظمة	

المصدر: التقرير الخامس لمؤتمر العمل الدولي، **الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم**، مكتب العمل الدولي، الدورة 103، جنيف، 2014، ص: 12.

ب- آليات دمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الجزائري: في إطار التفكير الجدي والعميق حول إشكالية الاقتصاد الموازي الذي أخذ أبعادا عميقة في الاقتصاد الوطني وأصبح عائقا أمام تنويعه وتحقيق التنمية في البلاد، إلا أن الإجراءات المتخذة لقمع الاقتصاد الخفي ما تزال غير كافية، لذا فقد تبنت الوزارة الوصية مقاربة تشاركية شاملة لتوسيع وتعميق النقاش حول هذه الإشكالية، وبالتالي إيجاد حلول عملياتية لمواجهة الظاهرة، حيث انطلقت الدراسة على مرحلتين: تضمنت المرحلة الأولى إنجاز تحقيق في ولاية تلمسان التي تم انتقاؤها لتكون ولاية نموذجية خلال سنة 2017 حيث يضمن مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية إنجاز وتمويل هذا التحقيق، أما المرحلة الثانية فتتضمن إنجاز تحقيق وطني خلال سنة 2018 حيث سيكون التمويل والدراسات على عاتق البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة.

حيث تبنت الدولة الجزائرية العديد من الإجراءات منها تفكيك الأسواق الموازية، تعزيز المنشآت التجارية، وتبسيط شروط الحصول على السجل التجاري، مما سمح إلى غاية نهاية 2016 بالقضاء على 1035 سوق من بين 1412 سوق موازية تم إحصاؤها، لكن 216 منها ظهرت من جديد بعد إزالتها، كما تم إعادة توجيه 21239 متدخل في الأسواق المزالة من بين 49836 متدخل تم إحصاؤها (كواديك، 2018، صفحة 174).

الخلاصة

إن علاج مشكلة الاقتصاد غير الرسمي يتطلب الذهاب إلى ما وراء تبسيط إجراءات التسجيل وإصدار التراخيص إلى حصر جوانب السياسات المختلفة التي تشهد حضورا كثيفا للاقتصاد غير الرسمي خاصة مجال الضرائب ومجال العمل.

ويكون ذلك عادة إما في إطار التسجيل القانوني للأنشطة الاقتصادية والمنشآت التي تعمل بلا ترخيص، وإما عن توسيع القاعدة الضريبية بضم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وقد قيم الاقتصادي البارز فريدريك شنايدر نصيب مثل هذه الأنشطة غير المسجلة أو غير الرسمية في إجمالي الناتج المحلي في دراسة له صدرت في 2007 بما يتراوح بين 40 الى60 ٪، وهو ما يعنى أن الأنشطة غير الرسمية هي صاحبة النصيب الأكبر من توليد الدخل.

وقد توصل البحث إلى تحقيق النتائج الموالية:

-الاقتصاد غير الرسمي يشمل مختلف المؤسسات أو الأنشطة غير المسجلة أو المرخص بها، ومختلف إجمالي القيم الاقتصادية التي تجرى دون تسجيلها رغم وجوب ذلك قانونا؛

-دمج الاقتصاد غير الخفي يتطلب تبسيط إجراءات التسجيل وإصدار التراخيص، وحصر جوانب السياسات المختلفة التي تشهد حضورا كثيفا للاقتصاد الخفي خاصة مجال الضرائب (التهرب الضريبي) ومجال العمل (العمالة غير المسجلة وغير المنتظمة)؛

-تبني الدولة الجزائرية العديد من الإجراءات لدمج الاقتصاد الخفي منها تفكيك الأسواق الموازية، تعزيز المنشآت التجارية، وتبسيط شروط الحصول على السجل التجاري؛

- يتيح دمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الوطني الحصول على العديد من المزايا وأهمها زيادة الناتج المحلي الخام، وتحسين أداء الاقتصاد الجزائري.

ولزيادة فعالية تلك الإجراءات ولدمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي الجزائري يمكن اقتراح ما يلي:

-تحديد حجم الكتلة النقدية المتداولة في القطاع الخفي والعمل على إعادتها إلى الدائرة البنكية؛

-مراجعة النظام الضريبي خاصة فيما يتعلق بأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-محاربة الفساد الاقتصادي وتبسيط الإجراءات الإدارية وتسريعها وتخفيض تكلفتها لتحفيز الاستثمار وتسهيل الحصول على العقار بطريقة رسمية؛

-إنشاء مكاتب صرف معتمدة لتقليص حجم سوق الصرف الموازية التي بات الفارق بينها وبينها السوق الرسمية كبير جدا؛

-تشجيع التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني لمنع تزوير العملة من جهة وتسهيل الرقابة على الأموال المتداولة من جهة أخرى؛

-إعطاء مزايا تمويلية وقروض تمويلية لكل من يسعى للعمل بشكل شرعي كأن يكون هناك اشتراط بأن يحصل هذا الكيان العشوائي على القرض من خلال تسجيله للمحل الذي يعمل به؛

-التعامل مع هذا القطاع بمرونة خاصة من جانب الجهات الرقابية والإدارية التي تتعامل معه كالتأمينات والضرائب ومكاتب العمل والصحة والتموين وغيرها من الجهات التي تتسبب أحيانا بسبب معاملتها في خوف العاملين في هذا القطاع وهروبهم للعمل غير الشرعي؛

-سرعة تطبيق ضريبة القيمة المضافة على جميع منتجي وموردي المواد الخام الأولية، مما يسمح بزيادة الرقابة على جميع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر المتهربة من سداد الضرائب والتعرف عليهم وحصرهم مما يضيق النطاق عليهم وإلزامهم بالدخول داخل القطاع الرسمي، وكذا استفادة صاحب المشروع من مزايا الرسم على القيمة المضافة والتي من أهمها خصم الضريبة التي دفعها على مشترياته.

قائمة المراجع والمصادر

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (2004). الاقتصاد الخفي أوهام وحقائق. الجزائر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (2007). أعداد متزايدة من الشباب في القطاع غير الرسمي. حوار الموئل،عمان، الطبعة العربية، العدد 01.

بوخاوة، ا) .نوفمبر 2000 .(إشكالية الاقتصاد غير الرسمي بين النظرية والتطبيق .ملتقى دولي حول الاقتصاد الموازي في الجزائر، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، أيام 16/15/14 .تلمسان، الجزائر :جامعة ابو بكر بلقايد.

حورية بورعدة. (2014). الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: دراسة سوق الصرف الموازي. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص الاقتصاد الدولي. كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة وهران.

حيان أحمد سلمان. (دون سنة). اقتصاد الظل أو لاقتصاد الخفي. مجلة العلوم الاقتصادية السورية، سوريا.

سعود بن هاشم جليدان. (16، على الساعة: 06:41. ماي، 2012). الاقتصاد الخفي أو غير المنظم. نقلا عن صحيفة الاقتصادية السعودية، موقع قناة العربية.

سلخانة هنية، عقبة خضير، رضا الزهواني. (2018). أثر أخلاقيات الأعمال من خلال اعداد سلوك العاملين في محاربة الفساد الاداري في المؤسسات. مجلة العلوم الادارية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر الوادي، المجلد 02، العدد 02.

سلمان، ح. أ .(2006) .الاقتصاد الخفي .مجلة الاقتصاد والنقل، العدد 07.

عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي. (2006). التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود. الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر.

علي بودلال. (2012). انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية قياسية. مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، المجلد 02، العدد 03.

علي عبودي نعمة الجبوري. (2019). مشكلة الفساد الاداري والمالي معوق أساسي للاستثمار في العراق . مجلة العلوم الادارية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر الواديالمجلد 03، العدد 01، متاح على الرابط،https://www.asjp.cerist.

عولمي بسمة، مهري عبد المالك. (2015). الاقتصاد الخفي في الجزائر بين اشكالية التشخيص وسبل العلاج. مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة بومرداس، متاح على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/58674.

ملاك قارة. (2010). إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، تونس، والسنغال. أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة.

نصر رحال، موفق سهام. (2018). الضغط الضريبي كحافز للتهرب والغش الضريبي. مجلة العلوم الادارية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر الوادي،المجلد 02، العدد01، متاح على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/68142.

وكالة الأنباء الجزائرية. (2011). الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة تخص جميع الاقتصاديات. الجزائر: جزايرس: محرك البحث الإخباري.

ياسمينة زرنوح. (2006). إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تقييمية ، الجزائر. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، فرع تخطيط. كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر.

ياسين تملالي. (2018). الجزائر: بين الاقتصاد غير الرسمي وسوق القرار الاقتصادي السوداء. الجزائر: https://assafirarabi.com/.

يوسف بودلة، حمزة كواديك. (2018). الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر واشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمية -دراسة تحليلية-. مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف.